

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1995/22
5 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، تركز على العناصر الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحاسمة للاستدامة

التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والتوصيات التي اعتمدها
لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية

تقرير الأمين العام

المحتويات

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١- ٢	مقدمة
		أولا - الفصل السادس من جدول أعمال القرن ٢١: حماية صحة الإنسان وتعزيزها
٤	٣- ١١	
٤	٣- ٤	ألف - الصحة للجميع و جدول أعمال القرن ٢١
٥	٥- ٩	باء - التخطيط للتنمية المستدامة على الصعيد القطري
٦	١٠- ١١	جيم - التعاون المشترك بين عدة قطاعات على الصعيد العالمي
		ثانيا - الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١: تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية
٧	٢٠- ١٢	

E/CN.17.1995/1 *

المحتويات (تابع)

الصفحة	المقرات	
٧	١٢	ألف - التركيز الاستراتيجي
٧	١٣-١٩	باء - مبادرات خاصة
٧	١٣	١ - تمويل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ..
٧	١٤	٢ - التخطيط والإدارة في مجال استعمال الأراضي على نحو مستدام من أجل المستوطنات البشرية ..
٨	١٥-١٦	٣ - مشاريع البيان العملي للنهوض البيئي المتكامل بالمستوطنات البشرية
٨	١٧-١٨	٤ - ترويج أفضل الممارسات
٩	١٩	٥ - أنماط الاستهلاك المتغيرة في المستوطنات البشرية
١٠	٢٠	٦ - التعاون ما بين الوكالات
١٠	٢١-٢٧	ثالثا - الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١: حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها
١٢	٢٨-٣٦	رابعا - الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمية
١٢	٢٨-٣١	ألف - تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي
١٢	٢٨-٣٠	١ - أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ..
١٣	٣١	٢ - المحفل المشترك بين الحكومات والمعني بالسلامة الكيميائية
١٣	٣٢-٣٣	باء - تنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم
١٤	٣٤	جيم - مدونة لقواعد السلوك بشأن الاتجار بالدولي بالمواد الكيميائية
١٤	٣٥	دال - التدابير المتخذة لمعالجة الآثار البيئية والصحية للمواد الكيميائية
١٥	٣٦	هاء - تحديد المواد الكيميائية الثابتة والمتراكمة حيويا بغية إلغاء هذه المواد الكيميائية تدريجيا أو حظرها
١٥	٣٧-٤٦	خامسا - الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة، بما في ذلك منع الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة
١٥	٣٧-٤٠	ألف - وضع ونشر وتطبيق نهج متكامل لإنتاج أنظف

المحتويات (تابع)

الصفحة	المقرات	
١٥	٣٧	١ - زيادة تبادل المعلومات
١٥	٣٨	٢ - بناء القدرات
١٦	٣٩	٣ - مشاريع البيان العملي
١٦	٤٠	٤ - استعراض برنامج الإنتاج الأنظف والتعاون ما بين الوكالات
١٦	٤١-٤٢	باء - تصديق اتفاقية بازل أو الانضمام إليها
١٧	٤٣-٤٤	جيم - بناء القدرات على إدارة النفايات الخطرة
١٧	٤٥	دال - إدارة عمليات انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود ومنع الاتجار غير المشروع بها
١٨	٤٦	هاء - تطبيق المؤسسة العسكرية للقواعد على النفايات الخطرة
١٨	٤٧-٥٦	سادسا - الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة المأمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة
١٨	٤٧	ألف - معلومات أساسية
١٨	٤٨-٥١	باء - زيادة تطوير المقاييس الدولية لإدارة النفايات المشعة ..
١٩	٥٢-٥٣	جيم - التعاون مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتقديم المساعدة لها
٢٠	٥٤	دال - المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية ولا سيما في مجال بناء القدرات
٢٠	٥٥-٥٦	هاء - التعاون الدولي

مقدمة

١ - طلبت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية، من الأمين العام إحاطتها علما بالتدابير المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ قراراتها وتوصياتها. ووفقا لبرنامج عملها المتعدد السنوات، تقوم اللجنة باستعراض سنوي لمجموعات شاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١^(١). ويمكن العثور على المعلومات المتعلقة بالتدابير المتخذة لتنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المعتمدة في العام الماضي بشأن المجموعات الموضوعية في تقارير الأمين العام ذات الصلة المعدة للدورة الثالثة للجنة.

٢ - ويركز هذا التقرير على المجموعات القطاعية من جدول أعمال القرن ٢١ التي جرى استعراضها في عام ١٩٩٤ وهي الصحة والمستوطنات البشرية والمياه العذبة؛ والمواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة. وأُعد التقرير بناء على الإسهامات الواردة في هيئات منظومة الأمم المتحدة والتي تعمل بوصفها الجهة المسؤولة عن المهام المتعلقة بالفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ ولاسيما منظمة الصحة العالمية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي صيغت الردود الواردة منها بالتشاور مع الوكالات والمنظمات المعنية. ويتناول التقرير، بصورة رئيسية، التدابير المتخذة حتى الآن على الصعيد الدولي. وستقدم معلومات وتحليل أكثر تفصيلا عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز على الصعيد الوطني وغير الوطني وكذا التدابير التي اتخذتها والتقدم الذي أحرزته المجموعات الرئيسية، في سياق الاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، لعام ١٩٩٧.

أولا - الفصل السادس من جدول أعمال القرن ٢١: حماية

صحة الإنسان وتعزيزها

ألف - الصحة للجميع وجدول أعمال القرن ٢١

٣ - أُحيط المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية علما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بدور المنظمة كجهة مسؤولة عن مهام الصحة في إطار موضوع الصحة والبيئة والتنمية المستدامة. وركز التقرير المرفوع الى المجلس (EB95/INF.DOC./17) على الصلات بين جدول أعمال القرن ٢١ والصيغة المستحدثة للاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠، التي تتولى منظمة الصحة العالمية حاليا وضعها. وجدد التقرير أيضا أربعة خطوط للإصلاح تشمل الخدمات الصحية للمجتمعات المحلية والقطاعات الأخرى وصنع القرار على الصعيد الوطني - كي تنتهجها الحكومات من أجل إدخال الصحة في خططها الوطنية للتنمية المستدامة على نحو ما جاء في تقرير الجهة المسؤولة عن المهام الى لجنة التنمية المستدامة. وأحيط المجلس علما أيضا بأن اللجنة كانت قد اعتبرت أن خطوط الإصلاح تشكل برنامجا مناسباً للحكومات كيما تنتهجه.

٤ - ويجري حاليا استعراض استراتيجية توفير الصحة للجميع من خلال عملية تشاور تضم الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية والجهات الأخرى الشريكة في تنمية الصحة. ولما كانت هذه العملية تتداخل زما مع الأنشطة التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية كجهة مسؤولة عن هذه المهام التي تتعلق بالصحة فقد تم التشديد بصورة خاصة على أهمية استرعاء اهتمام كل الجهات الداخلة في عملية التشاور للتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

باء - التخطيط للتنمية المستدامة على الصعيد القطري

٥ - أسفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عن نتيجة هامة هي الاتفاق على أنه ينبغي للبلدان إعداد وتنفيذ خطط وطنية للتنمية المستدامة. ويشكل هذا تحديا وفرصة لقطاعي الصحة والبيئة وللكيانات التي تؤثر أنشطتها على الصحة، وذلك فيما يتعلق بضمان المراعاة الكافية لاعتبارات الصحة والبيئة. وتقوم مبادرة أقاليمية كبرى، تنفذها منظمة الصحة العالمية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على العمل على الأخذ بالاعتبارات المتعلقة بالصحة والبيئة لدى إعداد الخطط الوطنية للتنمية المستدامة.

٦ - ويعتبر التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن بشير خير. فقد عملت المبادرة الأقاليمية على زيادة الوعي بالقضايا المتصلة بالصحة والبيئة، وعززت دور قطاع الصحة في التخطيط للتنمية وأسفرت عن إعداد وإقرار خطط حازمة لتدابير تتعلق بالصحة والبيئة. وشملت المبادرة، في آخر عام ١٩٩٤، ١٢ بلدا، وتوجه النية الى زيادة العدد بما بين ٨ و ١٠ بلدان أخرى خلال عام ١٩٩٥. وسيتم إعداد مبادئ توجيهية في عام ١٩٩٥ بناء على هذه الخبرات.

٧ - ولا يقتصر دور منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد الخطط، ذلك أن هذه الخطط تشكل أساسا لتعاون تقني في المستقبل. وتشجع المبادرة أيضا على مشاركة منظمات دولية أخرى معنية. ولهذا الغرض يجري تنظيم اجتماع طاولة مستديرة في عام ١٩٩٥ تشترك فيه إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

٨ - وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وحكومة إيطاليا في تنفيذ برنامج لتعزيز التنمية البشرية المستدامة على الصعيد المحلي. ويعنى هذا البرنامج بمسألة كيف يمكن، بالتعاون مع الأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة على الصعيد القطري/التنفيذي، إدماج توصيات القرن ٢١ والصكوك العالمية الأخرى ذات العلاقة في التنمية البشرية، بما في ذلك التوصيات التي ستصدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٩ - وللمبادرات الإقليمية التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية أهمية في إقامة صلة أوثق بين الصحة والبيئة في سياق التنمية المستدامة. وكان وضع خطة عمل للصحة البيئية في أوروبا في بلدان منطقة أوروبا واحدا من تلك المبادرات. وفي منطقة الأمريكتين، يجري التحضير لمؤتمر للبلدان الأمريكية بشأن الصحة والبيئة في التنمية المستدامة.

جيم - التعاون المشترك بين عدة قطاعات على الصعيد العالمي

١٠ - يجري حاليا استعراض وتعزيز عدة آليات للتعاون ما بين الوكالات فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١. إذ يجري تعزيز رصد الأرض كما يجري وضع نهج تحليل جديدة تتعلق بالصحة والبيئة بما يخدم عملية صنع القرار بالاشتراك مع المكتب الإحصائي في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئات أخرى. ويخضع فريق خبراء الإدارة البيئية لمكافحة ناقلات الأمراض، الذي تشترك فيه منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لاستعراض مستقل بناء على إحدى مهام الاستعراض التي تدعو إلى النظر في الفرص الكفيلة باضطلاع الفريق بدور أكثر مبادرة واستباقا للأحداث في تنفيذ التوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١.

١١ - وتسهم منظمة الصحة العالمية في الوقت الراهن بتقديم مؤشرات صحية إلى لجنة التنمية المستدامة لاستخدامها. ويقوم مشروع تحليل ورصد وصلة بيانات الصحة والبيئة بوضع منهجية للربط بين بيانات الصحة وبيانات البيئة بما يمكن من الوصول إلى تقدير أفضل لما للتلوث البيئي من آثار على الصحة. وبدئ مع البنك الدولي ببحث مشترك حول السياسات لدراسة استخدام الأدوات الاقتصادية لحماية الصحة البيئية. وعلاوة على ذلك، يجري وضع برامج ومواد تدريبية جديدة للصحة البيئية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفيما يتعلق بمجال اللجنة ذي الأولوية ولاسيما ما يتصل منه بالأمراض السارية الجديدة وصلاتها المحتملة، اتخذ المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، القرار EB95.R12، الذي طلب فيه المجلس إلى المدير العام القيام، في جملة أمور، بتنسيق مبادرة المنظمة الخاصة بالأمراض الجديدة والمستجدة وتلك التي تعاود الظهور بالتعاون مع الوكالات المتخصصة وسائر أجهزة منظومة الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية الثنائية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء وغير ذلك من المجموعات المعنية.

ثانيا - الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١: تعزيز التنمية المستدامة
للمستوطنات البشرية

ألف - التركيز الاستراتيجي

١٢ - تركزت تدابير المتابعة للقرار الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية^(١) (الفصل السابع من جدول أعمال القرن ٢١) على المجالات الحاسمة الخمسة التالية: (أ) تمويل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛ (ب) الإدارة في مجال استعمال الأراضي على نحو مستدام من أجل المستوطنات البشرية؛ (ج) مشاريع البيان العملي للنهوض البيئي المتكامل؛ (د) ترويج أفضل التطبيقات في آليات إنجاز المستوطنات البشرية؛ (هـ) وتغير أنماط الاستهلاك في المستوطنات البشرية. ووفقا لتوصيات اللجنة يجري تطوير تدابير المتابعة المذكورة كجزء من عملية التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (اجتماع "قمة المدن"، استانبول، ١٩٩٦).

باء - مبادرات خاصة

١ - تمويل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

١٣ - تركز المبادرات في هذا المجال على بناء أدوات وآليات وترتيبات شراكة مالية عالمية ومحلية أفضل للبحث على تدفق موارد مالية لتحسين المستوطنات البشرية وتنميتها. فقد شرع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في عملية للجمع ما بين الابتكارات المتعلقة بالأدوات والآليات والترتيبات المالية في كل منطقة، وخلال عام ١٩٩٥، سيجتمع المركز ما بين المعرفة والدراية الفنية لوضع استراتيجيات تمويلية ترتبط وتندمج مباشرة بخطة العمل العالمية للموئل الثاني بهدف تيسير إيصال رسائل واضحة وتوصيات وخطط عمل بشأن السياسة العامة الى كل من الفعاليات المعنية (حكومات ومؤسسات مالية ومستثمرين ومقترضين دوليين كعوامل للتغيير). ويعتبر الرواد الماليون في القطاع الخاص، والبنك الدولي، والمصارف الاقليمية للتنمية، ورابطات السلطة المحلية والمنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المحلي جهات مشاركة للمركز في هذه العملية.

٢ - التخطيط والإدارة في مجال استعمال
الأراضي على نحو مستدام من أجل المستوطنات
البشرية

١٤ - تستند المبادرات في هذا المجال على عنصر إدارة الأراضي في مشروعين جاريتين مشتركين بين الوكالات هما برنامج الإدارة الحضرية وبرنامج المدن المستدامة. وخلال عام ١٩٩٥، سيتم، من خلال سلسلة من المشاورات الاقليمية ما بين القادة والرسميين من القطاعات الحكومية والقطاعات غير الحكومية،

صياغة توصيات عملية بشأن تحسين عمل أسواق الأراضي وتوسيع ضمان الحيازة في المناطق الحضرية. وتبذل الجهود أيضا لتحقيق التعاون بين هذه الجهود والفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي.

٣ - مشاريع البيان العملي للنهوض البيئي المتكامل بالمستوطنات البشرية

١٥ - بدأ برنامج المدن المستدامة مشاريع للبيان العملي في دار السلام وأكرا وعبادان وتونس والاسماعيلية ومدراس وكاتوويسي، وكونسبسيون. وأدت الأنشطة البرنامجية في هذه المدن الى نتائج ملموسة ولا سيما فيما يتعلق بالحث على مبادرات وطنية. فبرنامج دار السلام للتنمية المستدامة مثلا، وسع نطاق المشاركة في عملية اتخاذ القرار بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية وفي حشد موارد محلية جمّة من خلال شراكات جديدة فيما بين القطاعين العام والخاص وقطاع المجتمعات المحلية. وتمكن البرنامج من استقطاب تعاون ما يقرب من ٢٠ منظمة دولية بما فيها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، ومركز البحوث للتنمية الدولية، كما حث البرنامج حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على القيام، بدعم من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ببرنامج وطني للتنمية الحضرية المستدامة في ثماني مدن متوسطة.

١٦ - وكذلك وضع برنامج الاسماعيلية للتنمية المستدامة استراتيجيات منسقة ومقترحات لاستثمار رؤوس الأموال، من خلال أفرقة العاملة المعنية بالزراعة في أطراف المناطق الحضرية وتطوير وإدارة مصائد الأسماك والإمكانات السياحية ببحيرة التمساح وبالصناعة الزراعية السليمة بيئيا وبأنماط النمو الحضري. وشجع النجاح الذي حققته نهج المشاركة العريضة القاعدة في المشروع حكومة مصر على الاستفادة من هذه الدروس بإنشاء مشاريع مماثلة في مراكز حضرية أخرى. وفي إطار برنامج كونسبسيون للتنمية المستدامة بدئ في مشروع، لتقدير وخفض الأخطار الصناعية، يقوم على المشاركة العريضة القاعدة ويركز على صناعة البتروكيماويات المحلية وبدئ أيضا في مشروع آخر لإدارة المناطق السياحية، يقوم على المشاركة العريضة القاعدة ويركز على حماية الأعمال في مصائد الأسماك والقطاعات السياحية (بالمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كلا المشروعين). واعتبرت حكومة شيلي المشروع نموذجا للأخذ باللامركزية في عملية صنع القرار بشأن البيئة/التنمية الحضرية وخصصت أموالا لإنشاء عدد منه في مراكز حضرية أخرى.

٤ - ترويج أفضل الممارسات

١٧ - وأعدت أمانة مشتركة بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، ولجنة التنمية المستدامة، مجموعة دراسات فردية عن عملية تنفيذ جدول الأعمال المحلي للقرن ٢١. وتشكل الدراسات الفردية خطوة نحو نشر مجلد (سيكون عنوانه السلطات

المحلية: المؤتمنون على البيئة الحضرية) يجري إعداده لمؤتمر استانبول. وسيبين المجلد دور السلطات المحلية ورابطاتها في تعزيز التنمية والنمو الحضريين المستدامين في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وسيكون بمثابة دليل عملي لفرص وإجراءات الشراكات المستقبلية. وقد نظم أيضا منذ عهد قريب مؤتمر دولي كبير حول أفضل تطبيقات المدن لتحسين البيئة المعيشية بالمشاركة مع بلدية دبي (دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢ - ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥).

١٨ - ويقوم برنامج إدارة المناطق الحضرية وبرنامج المدن المستدامة بتوثيق الدروس المحلية المستفادة من الخبرة العملية في تخطيط وإدارة البيئة وبت ترجمتها الى أدلة توجيهية تضم مؤشرات للأداء. وتستهدف هذه الجهود تطوير فهرست الكتروني لأفضل التطبيقات المتاحة في شتى أرجاء العالم. ويستخدم البرنامج الزراعة في المناطق الحضرية كاستراتيجية منسقة لإدراج الدخل وإدارة البيئة. وعلاوة على ذلك، يعمل برنامج المؤشرات الحضرية (الموئل/البنك الدولي) على توفير مظلة لوضع مؤشرات مناسبة للرصد الحضري ولقياس الأداء البيئي للمدن، ويضم البرنامج، كشريك، كلا من معهد الموارد العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تساعد هذه المبادرات في ضمان استناد التقارير القطرية للموئل الثاني الى مؤشرات أداء كمية تستجيب للسياسات العامة.

٥ - أنماط الاستهلاك المتغيرة في المستوطنات البشرية

١٩ - تتركز المبادرات نحو تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك في المستوطنات البشرية بصورة خاصة على مجالين حاسمين هما النقل والطاقة في المناطق الحضرية، والمياه في المناطق الحضرية. فقد نظم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اجتماعا لفريق عامل بشأن الطاقة والبيئة والمناطق الحضرية: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وذلك بدعم من حكومتي هولندا وسويسرا. وصاغ الاجتماع استراتيجيات لتغيير أنماط استهلاك وانتاج الطاقة فيما تمثل هذه الأنماط مستويات أكثر استدامة. ولنقل هذه الاستراتيجيات الى حيز التنفيذ، تتجه النية لدى المركز (بالتعاون مع الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية) الى الشروع في مشاريع بيان عملي تركز على تحمل التكاليف البيئية والاجتماعية للطاقة والنقل، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في النقل والأسر المعيشية وقطاع التشييد. وفي مجال المياه في المناطق الحضرية، ساعد المركز اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، وهيئات غير حكومية، مثل المجلس التعاوني لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، في وضع استراتيجيات جديدة لإدارة الموارد المائية في المناطق الحضرية. ويقوم برنامج بيئة الهياكل الأساسية للمستوطنات التابع للمركز بتنفيذ مشاريع للبيان العملي، في بلدان مختارة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تركز على إدارة الطلب على خدمات توفير مياه الشرب في المناطق الحضرية من أجل ضمان أنماط استهلاك أكثر إنصافا واستدامة.

٦ - التعاون ما بين الوكالات

٢٠ - واتبع المركز تحالفات استراتيجية مع منظمات أخرى لتوسيع نطاق تعاونه ليؤدي ذلك الى برمجة وجهود مشتركة لاستخدام الموارد المحدودة. ويعد المحفل المفتوح العضوية للتنمية الحضرية المستدامة، والذي اتفقت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، في جلستها الأولى، على إنشائه، شكلا من أشكال تطوير آليات البرمجة المشتركة المذكورة. وسيكون المركز، في أول الأمر، بمثابة أمانة مخصصة للمحفل وسيستمر في دعم أعماله. ومن أهداف المحفل توسيع نطاق البرمجة التعاونية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وتعزيز التدابير المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك البرمجة المشتركة بين عدة وكالات، وذلك مع التركيز على الأبعاد الحضرية لمختلف برامج العمل لجدول أعمال القرن ٢١. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل للمحفل في أيار/مايو ١٩٩٥ مع انعقاد الدورة الثانية لجنة التحضيرية للموئل الثاني.

ثالثا - الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١: حماية

نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها

٢١ - رحبت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية، بالأعمال التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، فيما يتعلق بجمع وتحليل المعلومات بصورة منتظمة^(٣). وحثت لجنة التنمية المستدامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وسائر الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية، على القيام بتعزيز جهودها لإعداد تقييم شامل لمواردها المائية العذبة، بهدف تحديد مدى توفر تلك الموارد ووض اسقاطات للاحتياجات المستقبلية منها وتحديد المشكلات التي ستظهر فيها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في عام ١٩٩٧^(٤).

٢٢ - وعلاوة على ذلك، دعت اللجنة الحكومات الى التعاون الفعال بتقديم مدخلات فنية في العملية، مع مراعاة الحاجة الى دعم المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية، ورحبت اللجنة بعرض حكومة السويد الإسهام في ذلك بإعداد تقرير أولي للمياه العذبة^(٥). ومن المقرر أن تستعرض اللجنة في دورتها في عام ١٩٩٧ نتائج الأعمال التي أوجزت آنفا.

٢٣ - ووفقا لقرار لجنة التنمية المستدامة، فقد وافقت اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، في دورتها الخامسة عشرة، المعقودة في واشنطن العاصمة في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، على إنشاء فريق أساسي من منظماتها الأعضاء، يتألف من إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية

والعلم والثقافة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وذلك للعمل مع معهد استوكهولم للبيئة في تنفيذ هذا المشروع. وسيدعى أعضاء آخرون من اللجنة الفرعية للمشاركة في الفريق الأساسي وفق الحاجة. وعقب انعقاد اجتماع مشترك بين أعضاء اللجنة الفرعية وممثلي المعهد، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اتفق على تشكيل لجنة توجيهية للتقييم الشامل لموارد العالم من المياه العذبة، تتألف من المعهد والفريق الأساسي للمنظمات المذكورة أعلاه.

٢٤ - عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في مقر منظمة الأغذية والزراعة، في روما في يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وعقد الاجتماع الثاني في مقر منظمة الأغذية والزراعة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد صيغ نهج التقرير وخطوطه العريضة. وتم التوصل إلى اتفاق على توزيع المهام على مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية ومعهد استوكهولم للبيئة.

٢٥ - وسيضم التقرير، الذي سيرفع إلى لجنة التنمية المستدامة، مجموعة من الخيارات على صعيد السياسة العامة، تقوم على أساس تقدير حالة موارد العالم من المياه العذبة، وسيستند إلى عدد من الوثائق الفنية لدعم النتائج المبينة في التقرير الرئيسي.

٢٦ - وكما قدر بدقة، سيقدم التقرير خلفية عن النهج المتبعة في التقدير يتبعها تجميع للمعلومات عن توفر المياه العذبة ونوعيتها وتغيريتها والطلب عليها. وبناء على هذه المعلومات، سيحدد التقرير المشكلات الراهنة والاتجاهات المستقبلية بغرض اقتراح استراتيجيات للتنمية المستدامة للموارد من المياه العذبة. ومن المتوخى تنظيم فريق خبراء تشترك فيه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في الجزء الأخير من عام ١٩٩٥ من أجل تقدير حجم وموثوقية البيانات المتعلقة بتوفير الموارد المائية ونوعيتها، وذلك للمساعدة في الوصول إلى استنتاجات من تلك البيانات. وسيقوم معهد استوكهولم للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بوضع تصورات للاتجاهات المستقبلية استناداً إلى عدة افتراضات تتعلق بالحاجة الملحة إلى تنمية الموارد المائية واستخدامها والمحافظة عليها وإدارتها، بما في ذلك تحليل مسائل وحلول في أحواض معينة للأنهار. وسيقدم تقرير أولي بالنتائج والتوصيات إلى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثالثة في ربيع عام ١٩٩٦.

٢٧ - وقد خصصت حكومة السويد موارد مالية لدعم العمل الذي سيقوم به معهد استوكهولم للبيئة. وتوالي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أيضاً تخصيص الأموال المتاحة لتنفيذ هذا المشروع. ومع ذلك ما زال نقص الموارد المالية يشكل عائقاً كبيراً أمام هذا المشروع. وهذه هي الحال تماماً بشأن تنظيم فريق الخبراء المذكور آنفاً.

رابعاً - الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة
السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية

ألف - تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي

١ - أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

٢٨ - جرى الاتفاق على أساس السياسة العامة لآلية تعزيز تنسيق سياسات وأنشطة أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بشأن الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية عقب مفاوضات مستفيضة بين أمانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن المنتظر أن يوقع الجميع مذكرة تفاهم توفر الأساس القانوني للبرنامج المشترك بين المنظمات والمعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥. وقد شكلت لجنة تنسيق مشتركة ما بين المنظمات لضمان تنسيق أنشطة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية التي تضطلع بها المنظمات وستوضع اتفاقات تعاونية محددة أخرى بشأن أنشطة علمية وتقنية مشتركة أخرى لدعم تنفيذ الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بالتعاون مع أجهزة أخرى مثل لجنة الاتحاد الأوروبي.

٢٩ - واستجابة لطلب من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالتوسع في التقييم الدولي للأخطار الكيميائية والتعجيل به، عقد اجتماع مشاورات مشترك بين البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المواد الكيميائية ذات الأولوية، والمسائل ذات الصلة في سيرش ترايانغل بارك، في ولاية نورث كارولاينا، في الولايات المتحدة الأمريكية، من ٣٠ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥. وأسفر اجتماع المشاورات عن عدد من التوصيات لاتخاذ إجراءات، منها ما يلي: (أ) ينبغي للاتحاد الدولي للسلامة الكيميائية مواصلة تقديم وثائق معايير الصحة البيئية، بوصفها وثائق التقييم الشاملة "القياسية"؛ (ب) ينبغي الوصول إلى فهم أفضل لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقال حتى تكون وثائق التقييم الدولي أكثر فائدة في تقديم التوجيه لاتخاذ قرارات بشأن إدارة الأخطار؛ (ج) ينبغي تقديم دعم قوي للجهود الرامية إلى زيادة تطوير قوائم جرد وثائق الاستعراض وجمعها، بما في ذلك قائمة الجرد المشتركة بين السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز الأوروبي للصناعة الكيميائية والإيكولوجيا وعلم السميات؛ (د) وينبغي للاتحاد الدولي للسلامة الكيميائية أن يعتمد، بالتعاون مع البلدان، إلى وضع وتنفيذ مشروع رائد يرسى الأسس اللازمة لإنتاج وثائق موجزة للتقييم الدولي تستند إلى تقييمات وطنية، وينبغي دعوة الاتحاد الدولي للسلامة الكيميائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى وضع نموذج مشترك لوثائق التقييم من أجل تيسير الاستعراض الدولي.

٣٠ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً مشتركاً مع إدارة الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة لتحسين قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للحوادث الكيميائية. وتعاون اللجنة الاقتصادية لأوروبا مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كيما توفر اللجنة لبلدانها، التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقال، النظم والتطبيقات التي تكفل التعامل السليم مع المواد الكيميائية والتي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢ - المحفل المشترك بين الحكومات والمعني بالسلامة الكيميائية

٣١ - عقب إنشاء المحفل المشترك بين الحكومات والمعني بالسلامة الكيميائية سيعقد للفريق، الذي ينعقد ما بين الدورات، اجتماعه الأول في برجيس في بلجيكا، من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ واجتماعه الثاني في استراليا، في أوائل عام ١٩٩٦. ويشمل مشروع جدول الأعمال للاجتماع الأول نقاطاً منها ما يلي: أنشطة المحفل وإسقاطاته؛ وإجراءات التقييم الخاصة بالمواد الكيميائية؛ ولمحات وطنية عن إدارة المواد الكيميائية؛ وتوافق تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات؛ وبرامج الحد من الأخطار؛ وإجراء الموافقة المسبقة عن علم؛ والتعاون ما بين بلدان الفريق الذي ينعقد ما بين الدورات. وجرت مشاورات غير رسمية بين رئيس المحفل والمنظمات غير الحكومية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لتحديد إسهاماتها بشأن أولويات العمل التي حددها المحفل في نيسان/أبريل ١٩٩٤ لتنفيذ الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١. وسيعقد المحفل اجتماعه الثاني قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧.

باء - تنفيذ إجراء الموافقة المسبقة عن علم

٣٢ - شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة في اتخاذ مزيد من الخطوات لتنفيذ الإجراء الطوعي للموافقة المسبقة عن علم، ولتقييم ومعالجة المشكلات المرتبطة بهذا الإجراء، وللتشاور مع الحكومات بشأن وسائل وضع صك دولي ملزم قانوناً وفعال لتنفيذ هذا الإجراء. وقد وزعت، في تموز/يوليه ١٩٩٤، على جميع الحكومات عناصر الصك الملزم قانوناً لتطبيق الإجراء، وذلك كيما تبدي الحكومات الرأي فيها. ووافق مجلس منظمة الأغذية والزراعة في دورته ١٠٧ على أن تمضي المنظمة في إعداد صك ملزم قانوناً بشأن تطبيق الإجراء وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وعقد اجتماع مشترك بين الوكالات بشأن هذا الموضوع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وأجريت مشاورات حكومية غير رسمية بين ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في جنيف. وأشار هذا الاجتماع إلى الحاجة إلى مراعاة أحكام الاتفاقات والصكوك الدولية الأخرى التي تتعلق بالإبلاغ عن التصدير والاستفادة من الخبرات المستقاة منها، مثل اتفاقية، منظمة العمل الدولية، للمواد الكيميائية (رقم ١٧٠)، واتفاقية، منظمة العمل الدولية، لمنع الحوادث الصناعية الكبرى، (رقم ١٧٤)، واقترح الاجتماع أن ينظر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في التماس ولاية، من الدورة العادية الثامنة عشرة للمجلس التنفيذي للبرنامج، في أيار/مايو ١٩٩٥، بالبداية بمفاوضات لوضع صك ملزم قانوناً لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم وذلك بغرض امكانية الانتهاء من هذه العملية في عام ١٩٩٧. وباشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة

مناقشاته مع حكومتي الدانمرك وماليزيا بشأن اقترح يفرض حظر على تصدير المواد الكيميائية المحظورة داخليا من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الى بلدان خارج المنظمة وكذا باستطلاع السبل والوسائل الكفيلة بتضمين هذا الاقتراح في الإطار العام للمفاوضات بشأن صك ملزم قانونا بإجراء الموافقة المسبقة عن علم.

٣٣ - وعقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بتعاون وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة، ندوات إقليمية لتعزيز القدرات في البلدان النامية على تنفيذ اجراء الموافقة المسبقة عن علم. وقد أُنجز هذا البرنامج التدريبي في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وستجرى أنشطة خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٩٥ في منطقة أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي وفي منطقة أفريقيا. وأسهمت هذه الندوات الإقليمية، الى جانب حلقات التدريب شبه الإقليمية حول اجراء الموافقة المسبقة عن علم ومسائل المواد الكيميائية ذات الصلة، في تيسير تعاون ما بين الوكالات وتعاون وزاري على الصعيد الوطني.

جيم - مدونة لقواعد السلوك بشأن الاتجار الدولي بالمواد الكيميائية

٣٤ - وزعت مدونة قواعد السلوك بشأن الاتجار الدولي بالمواد الكيميائية توزيعا واسعا على رابطات الصناعة الكيميائية الدولية والوطنية وغيرها من أطراف القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. وسبق أن أعلن المجلس الأوروبي للصناعات الكيميائية عن عزمه على إقرار المدونة. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة برصد التقيد بالمدونة وتنفيذها. وسينظم البرنامج، في عام ١٩٩٦، محفلا يناقش فيه التقيد بالمدونة والنتائج المتحققة في بلوغ المقاصد الرئيسية للمدونة.

دال - التدابير المتخذة لمعالجة الآثار البيئية والصحية للمواد الكيميائية

٣٥ - تم القيام بعدد من المبادرات والتدابير بشأن مسألة معالجة الآثار البيئية والصحية للمواد الكيميائية ولاسيما تعرض الإنسان للرصااص. وأفضى اجتماع قمة الأمريكتين الذي عقد بمدينة ميامي، بولاية فلوريدا، في الولايات المتحدة الأمريكية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الى اصدار إعلانات تدعم، في جملة أمور، تدابير الحكومات بشأن السلامة الكيميائية والمقاصد الواردة في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، من بينها التدابير المتعلقة بمبيدات الآفات، والتلوث بالرصااص، ومنع التلوث، والحد من الأخطار، والنفايات، ونوعية الهواء والمياه، والوعي العام، وكذا تنفيذ اجراء الموافقة المسبقة عن علم. وبأدريت الولايات المتحدة والمكسيك الى تنظيم اجتماع عقد في يومي ١٤ و ١٥ من آذار/مارس ١٩٩٥ في مدينة واشنطن بشأن امكانيات الحد من تعرض الإنسان والبيئة للرصااص، ولاسيما من خلال الإلغاء التدريجي للبنزين الذي يحتوي على الرصااص. وضمت توصيات الاجتماع، الذي عقده فريق العمل المعني بمعايير الصحة البيئية والتابع

للبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية، بشأن الرصاص اللاعضوي مجموعة من التدابير الصحية الموجهة نحو خفض التعرض للرصاص ومنعه، ومنها ما يتعلق باستخدام الرصاص في البنزين والدهانات وعلب الأغذية، ونظم معالجة المياه وتوزيعها، والزراعة، والأدوية الشعبية ومواد التجميل. وفي إطار برنامج كيمييسيد (CHEMISEED) للجنة الاقتصادية لأوروبا، ستعقد حلقة تدريبية عن تكنولوجيات إزالة التلوث من التربة ومعالجتها، في باريس من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

هاء - تحديد المواد الكيميائية الثابتة والمتركمة حيويًا بغية إلغاء هذه المواد الكيميائية تدريجيًا أو حظرها

٣٦ - سيعقد الاجتماع الدولي للخبراء المعني بالملوثات العضوية الثابتة: نحو عمل عالمي، والذي تشترك في رعايته كندا والفلبين، في الفترة ٤-٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في مدينة فانكفور، بريتش كولومبيا، كندا.

خامسا- الفصل ٢٠ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة
السليمة بيئيا للنفايات الخطرة، بما في ذلك منع
الاتجار الدولي غير المشروع بالنفايات الخطرة

ألف - وضع ونشر وتطبيق نهج متكامل لانتاج أنظف

١ - زيادة تبادل المعلومات

٣٧ - نُشرت دراسات إفرادية توضيحية لتطبيق ناجح لانتاج أنظف في عدة قطاعات صناعية في بلدان مختلفة، إلى جانب كتيب لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن استراتيجيات وسياسات حكومية لانتاج أنظف، ويتيسر جمع ونشر المعلومات من خلال المركز الدولي لتبادل المعلومات عن تقنيات الانتاج الأنظف ونشر نشرة الانتاج الأنظف، وتقديم خدمة جواب على كل سؤال؛ وإنشاء شبكات من الخبراء الدوليين في مختلف القطاعات، ووجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جهودهما لتطوير أنشطة المعلومات في ميدان وضع العلامات الايكولوجية، وتتعاون منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في هذا الصدد بمعالجة هذه القضية على أساس القطاع الصناعي.

٢ - بناء القدرات

٣٨ - قامت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبدعم من مانحين ثنائيين، بدعم إنشاء ثمانية مراكز وطنية لانتاج أنظف في البرازيل، والجمهورية التشيكية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، وسلوفاكيا، والصين، والمكسيك، والهند. وأنشئت شبكة بين المراكز

الوطنية، ومراكز مشابهة تمويلها منظمات أخرى وذلك لتبادل المعلومات والخبرات. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بأنشطة تدريبية في إطار المراكز الوطنية وتلبية لطلبات من الحكومات. واضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية بأنشطة لإعداد المدربين، بما في ذلك حزمة التدريب على إنتاج أنظف.

٣ - مشاريع البيان العملي

٣٩ - يجري اتمام ثلاثة مشاريع للبيان العملي في مجالات صناعات الأسمت وعجينة الورق والورق في زمبابوي والسنغال ومصر. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والوكالة الوطنية الصينية لحماية البيئة بسلسلة من مشاريع البيان العملي، التي تبين خيارات الإنتاج الأنظف بتكلفة أقل أو بدون تكلفة إضافية، وبدأ البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بالاضطلاع بأنشطة مشابهة في الهند.

٤ - استعراض برنامج الإنتاج الأنظف والتعاون ما بين الوكالات

٤٠ - عمدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الى تنظيم حلقة تدريبية عن المساعدة الإنمائية والتعاون التكنولوجي من أجل إنتاج أنظف في البلدان النامية، في ٢٧-٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، لدراسة كيف تستطيع البلدان المانحة الاسهام بصورة أفضل في تطوير الإنتاج الأنظف. واستضافت حكومة بولندا الندوة الاستشارية الرفيعة المستوى الثالثة المعنية بالإنتاج الأنظف والتي قِيم خلالها التقدم المحرز ونوقشت فيها توجهات البرنامج المستقبلية. واستعرض البنك الدولي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، أو بدءاً في استعراض، سياساتهما لضمان أن تكون الاستثمارات التي يدعمانها موجهة لإنتاج أنظف.

باء - تصديق اتفاقية بازل أو الانضمام إليها

٤١ - حتى ١ آذار/مارس ١٩٩٥، صدق على اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، وانضم إليها ٨١ دولة والاتحاد الأوروبي. وستقوم أمانة اتفاقية بازل بإجراء دراسة عن رصد تنفيذ اتفاقية بازل أو التقيد بالتزامات التي حددتها الاتفاقية، وستقدم تقريراً عن ذلك الى الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥). وفي هذا الاجتماع ستقدم أمانة اتفاقية بازل الصيغة النهائية لكتيب لتنفيذ اتفاقية بازل. وقد عقدت للبلدان الناطقة بالعربية حلقة تدريبية حول تنفيذ اتفاقية بازل على المستوى الإقليمي في القاهرة، ١١-١٣ آذار/مارس ١٩٩٥.

٤٢ - ولعام ١٩٩٤، ووفق على مبلغ ٩٠٠ ٩٣٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة للصندوق الاستثماري للمساعدة التقنية لكنه لم يجمع إلا ٤٩١ ٢٤٦ دولاراً. ولعام ١٩٩٥، ووفق على مبلغ ٢٤٠ ٢٩٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة، لكنه لم تصل حتى اليوم أية مساهمات.

جيم - بناء القدرات على إدارة النفايات الخطرة

٤٣ - يوجد حتى اليوم ٥٩ مركز تنسيق و ٦١ سلطة مختصة تُعنى بالنفايات الخطرة. وسيقدم التشريع الوطني النموذجي المنقح الى الاجتماع الثالث لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل. وأقر مؤتمر الأطراف بصورة مؤقتة مجموعة المبادئ التوجيهية الثلاثة، التي أعدها الفريق العامل التقني لاتفاقية بازل، وشرع في توزيعها على الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية بازل. وقدمت أمانة اتفاقية بازل مساعدة تقنية تتعلق بالتشريع الوطني الى كرواتيا ومصر، ومساعدة تقنية بشأن التقييم والإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة الى انتيغوا وبربودا، وترينيداد وتوباغو، والرأس الأخضر، وسانت لوسيا، والسنغال. ويجري النظر حاليا في اجراء دراسات جدوى، بما في ذلك اختيار مواقع محتملة، لإنشاء مراكز إقليمية ودون إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا، وبدئ حتى اليوم في دراسات في أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي، وسيشرع في إجراء دراسة أخرى في البلدان الناطقة بالعربية في غربي آسيا وشمال أفريقيا.

٤٤ - وقامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية) ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية) واللجان الإقليمية بعدد من أنشطة التدريب وبعقد الندوات والحلقات التدريبية، ولا سيما تلك التي تتعلق بإدارة النفايات الخطرة، أو التي تضم عنصرا من عناصر هذه الإدارة، وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا جديدا لتقييم التكنولوجيا. وقامت منظمة الصحة العالمية بأنشطة تعنى بالنفايات السريية/الطبية.

دال - إدارة عمليات انتقال النفايات الخطرة عبر الحدود ومنع الاتجار غير المشروع بها

٤٥ - قامت أمانة اتفاقية بازل بتحديث جمع أحكام التشريع الوطني المتعلق بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها وبالإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة، وساعدت كذلك عدة أطراف في وضع تشريعاتها الوطنية وأو المحلية. وعقد فريق الخبراء القانونيين والتقنيين العامل الخاص دورتين لدراسة ووضع مشروع بروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. وفرغ الفريق العامل التقني، في دورته السادسة، من إعداد مسودة الورقة المتعلقة بانتقال النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها والمخصصة لعمليات الاسترجاع، وذلك كيما يعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث. وتعاونت أمانة اتفاقية بازل خلال عام ١٩٩٤ مع عدة لجان ومنظمات ومؤتمرات تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها بغرض منع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة، وأسهمت في "الاجتماع المعني بوضع مشروع معاهدة لحظر النفايات الخطرة والسمية في جنوب المحيط الهادئ" (سوفيا، تموز/يوليه ١٩٩٤). وعقدت حلقة تدريب دولية بشأن القرار الذي اتخذته الأطراف بحظر نقل النفايات للتخلص النهائي منها وإعادة تدويرها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى بلدان أخرى في دكا في ١٥-١٧ آذار/مارس ١٩٩٥.

هاء - تطبيق المؤسسة العسكرية للقواعد على النفايات الخطرة

٤٦ - شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في تنظيم اجتماع، عن الأنشطة العسكرية والبيئة، بما في ذلك النفايات الخطرة، ستستضيفه حكومة السويد في الفترة ٢٧-٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

سادسا - الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١: الإدارة المأمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة

ألف - معلومات أساسية

٤٧ - دعت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثانية المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٤، الحكومات والمجتمع الدولي إلى القيام بعدة تدابير في المجالات التالية: تقديم مزيد من الدعم لوضع معايير دولية لإدارة النفايات المشعة؛ وتعزيز التعاون وتقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها في مرحلة انتقال لحل مشكلاتها الملحة والخاصة بها والناجمة عن معالجة النفايات المشعة والتخلص منها على نحو غير مناسب؛ وتقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية في بناء قدراتها وتحسين إجراءاتها لإدارة النفايات المشعة والتخلص المأمون منها^(٦). وفيما يلي وصف للتقدم المحرز في هذه المجالات.

باء - زيادة تطوير المقاييس الدولية لإدارة النفايات المشعة

٤٨ - بوشر في برنامج، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لمعايير السلامة للنفايات المشعة في عام ١٩٩١ استجابة لطلبات من الدول الأعضاء ببيان وجود نهج متسق للإدارة المأمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة على الصعيد الدولي. ويتألف البرنامج من سلسلة من الوثائق على رأسها وثيقة عن أسس السلامة، وتتبعها ستة معايير للسلامة تغطي "التخطيط" و "مرحلة ما قبل التخلص" و "التخلص بالقرب من السطح" و "التخلص الجيولوجي" و "نفايات تعدين وطحن اليورانيوم - الثوريوم" و "وقف التشغيل/استعادة البيئة". وستدرج إرشادات السلامة وتطبيقات السلامة في سلسلة الوثائق المذكورة. وقد قدمت اثنتان من هذه الوثائق وهما وثيقة أسس للسلامة (المعنونة "مبادئ إدارة النفايات المشعة") ووثيقة مقياس السلامة س-١، (المعنونة "إنشاء نظام وطني لإدارة النفايات المشعة") إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للموافقة عليهما. وستقدم المعايير الثلاثة الأخرى للسلامة إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٤٩ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ دعا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية، في قراره GC(XXXVIII)RES/6 بشأن تدابير حل قضايا التصرف في النفايات المشعة على المستوى الدولي، مجلس المحافظين والمدير العام إلى البدء في الأعمال التحضيرية لوضع اتفاقية لأمان التصرف في النفايات المشعة. واجتمع فريق خبراء مفتوح العضوية، في شباط/فبراير ١٩٩٥، لفحص المسائل المتعلقة بنطاق الاتفاقية وبمفهومها الأساسي وإطارها وبعناصر معينة سيتم شمولها.

٥٠ - ودخلت التعديلات على اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى (اتفاقية لندن، ١٩٧٢) التي تستهدف حظر إغراق جميع النفايات المشعة في البحر، حيز النفاذ في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ لدى جميع الأطراف المتعاقدة باستثناء الاتحاد الروسي، الذي قال، في إعلانه عدم القبول، إنه سيواصل جهوده لضمان عدم تلوث البحر بإغراق النفايات ومواد أخرى. وتتولى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعماً منها لاتفاقية لندن، ١٩٧٢، إدارة البرنامج الدولي لتقييم بحار القطب الشمالي، الذي يرمي إلى تقييم الأخطار الصحية والبيئية التي تنجم عن إغراق النفايات المشعة في بحار القطب الشمالي. وسيُرفع تقرير عن نتائج المشروع إلى الأطراف المتعاقدة في عام ١٩٩٦. وقام الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والوكالة الدولية للطاقة الذرية واليابان برحلة بحرية للتحري إلى مواقع إغراق المواد المشعة في بحر اليابان في عام ١٩٩٤. وسيكون التقرير المشترك جاهزاً في آذار/مارس ١٩٩٥.

٥١ - وفيما يتعلق بالجاهزية والاستجابة في حالات الطوارئ لنقل مواد نووية بحراً وفقاً لقانون الوقود النووي الإشعاعي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة البحرية الدولية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد شرعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، في التعجيل بتنقيح وثيقتها عن الاستجابة في حالات الطوارئ أثناء نقل مواد مشعة (سلسلة السلامة، رقم ٨٧). وقد بدأت عملية التنقيح في اجتماع الفريق الاستشاري الدائم المعني بالنقل المأمون للمواد المشعة في آذار/مارس ١٩٩٥.

جيم - التعاون مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وتقديم المساعدة لها

٥٢ - إقراراً بالمشكلات البيئية الحادة التي تواجهها الدول الأعضاء في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، فقد نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثلاث حلقات تدريبية عن استعادة البيئة. وفي عام ١٩٩٥، تم التسديد بصفة خاصة على التلوث الناجم عن أنشطة تعدين اليورانيوم وطحنه. وتعرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية خدمات استشارية واستعراضات نظراء دوليين لكل أنشطة إدارة النفايات المشعة، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي.

٥٣ - وتلبية لطلب من المجلس المشترك لبلدان الشمال، ستنظم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في عام ١٩٩٥، استعراضاً للمشكلات المتعلقة بإدارة وتخزين النفايات المشعة والوقود المستهلك في الاتحاد الروسي، وذلك بغرض وضع أولويات للتعاون مستقبلاً.

دال - المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية ولا سيما في مجال بناء القدرات

٥٤ - استمر برنامج التدريب الجاري، الذي تقدمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن إدارة النفايات المشعة، بمعدل ثلاث إلى أربع دورات تدريبية في السنة، مدة كل منها أربعة أسابيع وتشمل حوالي ٣٠ شخصاً في مواقع مختلفة في شتى أرجاء العالم. وتعتبر مساعدة البلدان النامية في إنشاء قدرة على إدارة المخلفات المشعة نشاطاً ذو أولوية وأحد مقاصد البرنامج الاستشاري لإدارة النفايات المشعة. ففي خلال عام ١٩٩٤، قام البرنامج بمهام في الإمارات العربية المتحدة وأوروغواي ولبنان والمملكة العربية السعودية. وستقوم الوكالة، عند الطلب، بمساعدة البلدان النامية في وضع خطط عمل لها تقوم على أساس احتياجاتها في مجال السلامة الإشعاعية وإدارة النفايات وترمي إلى تطوير عناصر الهياكل الأساسية في فترة زمنية معقولة.

هاء - التعاون الدولي

٥٥ - وستقوم ندوة دولية تُعقد في أيار/مايو ١٩٩٥، بشأن الأثر البيئي للمواد المشعة المنطلقة، باستعراض الآثار الإشعاعية والبيئية للمواد المشعة المنطلقة التي سببت تلوث البيئات البرية والمائية؛ وباستعراض التقدم المحرز في وضع منهجيات لتقييم الآثار البيئية وفي تطبيقها والتحقق من صحتها؛ والطرائق والمعايير اللازمة لاستعادة البيئة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ سينظم المؤتمر الدولي الخامس المعني بإدارة النفايات المشعة والإصلاح البيئي، بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للمهندسين الميكانيكيين، والاتحاد الأوروبي، ووكالة الطاقة النووية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في برلين بألمانيا.

٥٦ - ونُشر تقرير تقني عن تقييم ومقارنة تكاليف نظم إدارة النفايات بالنسبة لمصادر الطاقة النووية وغيرها في عام ١٩٩٤.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.93.I.8)، والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٣ (E/1994/33/Rev.1)، الفصل الأول، الفرع دال.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٤٧.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٤٨.

(٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٠.

(٦) المرجع نفسه، الفرع هاء، الفقرتان ٢١٣ و ٢١٤.

— — — — —